

سِلْسِلَةٌ

يَنَابِيعُ الْآبَارِ فِي تَخْرِيجِ الْأَثَارِ

٦

جُزْءٌ فِيهِ:

ضَعْفُ أَحَادِيثِ الصُّورَةِ الْأُخْرَى

تَخْرِيجُ:

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيِّ الْأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرٍ

المُقَدِّمَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا؛ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

وَبَعْدُ،

هَذَا جُزءٌ حَدِيثِيٌّ فِي ضَعْفِ الْأَحَادِيثِ فِي الصُّورَةِ.

جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ، وَرِوَايَاتِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانَ عِلَلِهَا وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لَمَّا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَعْرِفُونَ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعِيفِهِ.

أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْجُزءِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَيَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ، وَرِعَايَتِهِ إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الأَثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على ضعف؛ زيادة: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»،
 لكن معنى: الحديث، فإنه ثابت، لما له من أحاديث صحيحة، فالحديث ثابت من
 جهة المعنى، لا من جهة الإسناد، وبيان ضعف الأحاديث الأخرى: في الصورة

(١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ).^(١)

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٤١)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٩٨)،
 و(١٠٧٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٨٥)، و(١٩٠)، و(١٩٣)، والدارقطني
 في «الصفات» (٤٨)، وفي «الأفراد» (ج ٣ ص ٤١٠ - الأطراف)، والحاكم في
 «المستدرک»^(٢) (ج ٢ ص ٣١٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ج ٢ ص ٧٩٣)،
 وابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ١٢ ص ٤٣٠)،
 وأبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (ص ١٠٤ و ١٠٥ و ١١١)، وابن أبي أسامة في

(١) بدون ذكر كلمة: «الرحمن».

(٢) وقد تصّحف: عن «عبد الله بن عمر»، إلى «عبد الله بن عمرو» عند الحاكم في «المستدرک» (ج ٢ ص ٣١٩)، وهو خطأ فتنبه.

وأورده ابن حجر في «إتحاف المهرة» (ج ٩ ص ٥٩٠)؛ بهذا التصحيف، فاتنبه.

* وحديث ابن عمر، ذكره ابن تيمية في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص ١٦٦).

«المسند» (ص ٧٨٢ - بغية الباحث)، والآجري في «الشریعة» (٧٧٠)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٢٥)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج ٧ ص ٢٢٦)، والخلال في «المنتخب من العلل» (ص ٢٦٥)، وابن طُغْرَيْلٍ في «المنتقى من الصِّفات» (ص ٤٩ و ٥٠) من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما به. (١)

قلت: وهذا سنده منكر، وله علل:

الأولی: مخالفة سفيان الثوري، للأعمش في هذا الحديث، فإنه روى الحديث

مرسلاً، فأرسل سفيان الثوري، ولم يقل عن ابن عمر.

* وبه أعله الحافظ ابن خزيمة في «التوحيد» (ج ١ ص ٨٧)، والشيخ الألباني في

«الضعيفة» (ج ٣ ص ٣١٧).

الثانية: تدليس الأعمش، فإنه دلس في هذا الإسناد، ولم يذكر أنه سمعه من حبيب

بن أبي ثابت، فالإسناد ضعيف.

* وبه أعله الحافظ ابن خزيمة في «التوحيد» (ج ١ ص ٨٧)، والشيخ الألباني في

«الضعيفة» (ج ٣ ص ٣١٧).

الثالثة: تدليس حبيب بن أبي ثابت، فإنه دلس في هذا الإسناد، ولم يصرح

بالتحديث، ولم يُعْلَم أنه سمعه من عطاء بن أبي رباح.

(١) لم يثبت هذا الإسناد.

وقد روي: من أوجهٍ أُخَرَ، موصولاً، ومرسلاً.

* وبه أعله الحافظ ابن خزيمة في «التوحيد» (ج ١ ص ٨٧)، والشيخ الألباني في

«الضعيفة» (ج ٣ ص ٣١٧).

الرابعة: عطاء بن أبي رباح، لقي ابن عمر، ولم يسمع منه.

الخامسة: رواية؛ حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح، ليست محفوظةً.

فَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ قَالَ: (حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءٍ، لَيْسَتْ

بِمَحْفُوظَةٍ، يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً، فَقَدْ نَزَلَ عَنْهَا، يَعْنِي: عَطَاءً نَزَلَ عَنْهَا).^(١)

قلت: وعلى فرض أن حبيب بن أبي ثابت، قد سمعه من عطاء بن أبي رباح،

فروايته عنه: مُعَلَّةٌ، لا تَصِحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شرح العلل الصَّغِير» (ص ٣٤٩): (حَبِيبُ بْنُ أَبِي

ثَابِتٍ: عَالِمٌ كَبِيرٌ، مُتَّفَقٌ عَلَى حَدِيثِهِ، أَحَادِيثُهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، خَاصَّةً: لَيْسَتْ

مَحْفُوظَةً). اهـ

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ فِي «العلل ومعرفة الرجال» (ج ٣ ص ٢١٩):

(أثبت النَّاسُ فِي عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: وَلَقَدْ خَالَفَهُ

حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، فِي شَيْءٍ مِنْ قَوْلِ عَطَاءٍ، أَوْ حَدِيثِ عَطَاءٍ، فَكَانَ الْقَوْلُ، مَا قَالَ بِن

جَرِيحٍ). اهـ

(١) أثر صحيح.

أخرجه العُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاء» (ج ١ ص ٣٦٣)، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «العلل ومعرفة الرجال» (ج ٣

ص ٢١٨) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وذكره ابن حجر في (تهذيب التهذيب) (ج ٢ ص ١٧٩).

قلت: فحبيب بن أبي ثابت يخطئ في حديث عطاء بن أبي رباح^(١)، فلا يصح عنه، وحديث الباب في ذلك، فافهم لهذا.

* وهذا يدلُّ أن الإمام أحمد يعل رواية: حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح بزيادة: «على صورة الرحمن»، وهي غير محفوظة، لأنها: معلّة.

قال الحافظ العقيلي رحمته في «الضعفاء» (ج ١ ص ٢٨٤): (وله^(٢) عن عطاء، غير حديث، لا يتابع عليه).

السادسة: تفرد جرير بن عبد الحميد، وقد ساء حفظه في آخر عمره.

قال الحافظ الدارقطني رحمته في «الأفراد» (ج ٣ ص ٤١٠): (تفرد به: جرير بن

عبد الحميد، عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء).

قلت: كذا رواه الأعمش؛ موصولاً، وليس بمحفوظ عنه، والمحفوظ: من

حديث: الثوري: مرسل.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته في «السنن الكبرى» (ج ٣ ص ٣٢٧): عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي

ثَابِتٍ: (وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، فَقَدْ كَانَ يُدَلِّسُ).

فالإمام الدارقطني: يعل الحديث بتفرد جرير بن عبد الحميد.

وتفرد: جرير بن عبد الحميد به، عن الأعمش؛ مما يُستغرب من أجله الحديث

عن الأعمش؛ لأن جريراً، في حفظه شيء.

(١) وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (ج ٢ ص ٨).

(٢) يعني: حبيب بن أبي ثابت.

* وقد تفرد به عن الأعمش، على كثرة ما: للأعمش من أصحاب، قد جمعوا حديثه، وحفظوه؛ «كأبي معاوية»، و«الثوري»، و«شعبة»، و«سعيد بن يحيى القطان»، و«ابن فضيل»، وغيرهم، فما بال هذا الحديث، يتفرد به جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، دونهم!.

* وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّبِّيُّ: ليس من أصحاب الأعمش المثبتين، بل أئمة الجرح والتعديل، قد تكلموا في حديثه، عن الأعمش: خاصة.^(١)
قال الإمام أحمد رحمته: (جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ: لم يكن بالضابط، عن الأعمش).^(٢)

وقال الإمام أحمد رحمته: (أبو معاوية: أثبت في الأعمش، من جرير).^(٣)
قلت: وهذه الرواية، لم تكن من رواية: أبي معاوية عن الأعمش، فهي: شاذة من رواية: جرير عن الأعمش، لأنه^(٤) يخطئ على الأعمش، وهذا الحديث واضح في زيادته: «الرحمن».

لذلك: اضطرب جرير في الحديث، فمرة يقول: «على صورة الرحمن»، ومرة يقول: «على صورته»، فغلط على الأعمش في هذا الحديث.

(١) وانظر: «شرح العلل الصغير» لابن رجب (ج ٢ ص ٧١٥ و ٧٢٠).

(٢) نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل الصغير» (ج ٢ ص ٧١٨).

(٣) نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل الصغير» (ج ٢ ص ٧١٧).

(٤) وانظر: «شرح العلل الصغير» لابن رجب (ج ٢ ص ٧١٦ و ٧١٧).

* ولم يُخْرَجْ له: الحافظ البخاري في «الصحیح»، عن عطاء بن أبي رباح، وكذا الحافظ مسلم، فزيادة: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»، لا تصح، وهي: شاذةٌ عندهما، فافهم لهذا.

السابعة: اضطراب جرير بن عبد الحميد في الحديث، فمرة يقول: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»، ومرة يقول: «عَلَى صُورَتِهِ» في نفس الحديث، مما يدل على أنه ساء حفظه^(١)، ولم يضبط حديث الأعمش هذا، فلم يؤدي لفظه الصحيح.

قال الشيخ الألباني رحمته في «الضعيفة» (ج ٣ ص ٣١٧): (وإن مما يؤكد ذلك، أنه رواه مرة: عند ابن أبي عاصم (٥١٨)، بلفظ: «عَلَى صُورَتِهِ»، لم يذكر: «الرَّحْمَنِ»، وهذا الصحيح المحفوظ، عن النبي صلی الله علیه وسلم من الطرق الصحيحة، عن أبي هريرة).

الثامنة: ذكره جرير بن عبد الحميد، موصولاً، فخالف الثقات، فرواه، مرسلًا، فهو: حديث شاذ^(٢).

وذكره ابن أبي يعلى رحمته في «طبقات الحنابلة» (ج ٣ ص ٢٣٤)؛ ثم قال: وروى: جرير عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابنِ عَمَرَ عن النبي صلی الله علیه وسلم قال: (لا تُقَبِّحُوا الوُجُوهُ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ).

وقال الحافظ الذهبي رحمته في «السِّير» (ج ٥ ص ٤٥٠): (وصحَّ أيضاً، من

حديث: ابن عمر).

(١) فحفظ: جرير بن عبد الحميد، فيه شيء.

(٢) وانظر: «العلل» للدارقطني (ج ١٣ ص ١٨٨).

قلت: ولم يصحّ، بهذا الإسناد، وقد سبق تبين ضعفه.^(١)

* ولا ينفع ما ذكره الحافظ الهيثمي: حيث أوردته في «مجمع الزوائد» (ج ٨

ص ١٠٦)؛ ثم قال: رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله: رجال الصحيح^(٢)، غير إسحاق بن إسماعيل الطّاقاني، وهو ثقة، وفيه ضعف).

وكذلك من قول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (ج ٥ ص ١٣٩): أخرجه ابن

أبي عاصم في «السنة»، والطبراني: من حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ بإسناد رجاله ثقات).

قلت: وقد دلّ أن الإسناد، غير صحيح، وفيه علل سبق ذكرها.

والحديث ذكره ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٤١٣).

والمتمم لكلام الإمام أحمد رحمته الله، يظهر له بجلاء، أنه يضعف حديث: ابن

عمر، بزيادة: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(٣)، وأن: لفظ: «الرَّحْمَنِ» لا يصح عنده، من حيث

الإسناد، وأن الرواية الصحيحة عنده هي: رواية: «عَلَى صُورَتِهِ».

* فأشار الإمام أحمد بما يدل على عدم صحة، رواية: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»

عنده، وذلك فيما ذكر الإمام أحمد من الاختلاف، في رفعه، ووقفه، ثم أتبعه، بحديث:

(١) وجاء في حديث: أبي هريرة رضي الله عنه: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ).

ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ٣ ص ٢٣٣).

قال الإمام أحمد: هذا حديث كذب عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) قلت: وقوله؛ رجاله رجال الصحيح، لا يدل على صحة الإسناد، فتأمل.

وكذلك: رجاله ثقات، لا يدل على صحة الحديث.

(٣) وقد تكلم الإمام أحمد، على رواية: جرير بن عبد الحميد عن الأعمش، وفيها: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ».

أبي هريرة، بلفظ: «عَلَى صُورَتِهِ»، ثم قال الإمام أحمد: «فتقول كما في الحديث»، يعني: حديث أبي هريرة، بدون ذكر: «الرَّحْمَنِ».

فَعَنْ المَرُودِي قَالَ: قُلْتُ؛ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: كَيْفَ تَقُولُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: (خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ)، قَالَ الأَعْمَشُ يَقُولُ: عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: (أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ)، فَأَمَّا الثَّوْرِيُّ، فَأَوْقَفَهُ^(١)، يَعْنِي: حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (عَلَى صُورَتِهِ)، فَيَقُولُ: كَمَا فِي الْحَدِيثِ).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «المنتخب من العلل» (ص ٢٦٥)؛ بهذا الإسناد. وإسناده صحيح.

وقال أبو إسحاق ابن شاقلاً رحمته الله: (وهذا الحديث: يذكر عن إسحاق بن راهويه؛ يذكر أنه: «صحيح» مرفوعٌ.

وأما أحمد بن حنبل: فذكر، أن الثوري، أوقفه على ابن عمر رضي الله عنهما).^(٢)

وقال الإمام أبو يعلى رحمته الله في «إبطال التأويلات» (ص ١٠٥): (فقد بين أحمد، أن بعضهم وقفه، وبعضهم وصله).

(١) يعني: أوقفه على عطاء بن أبي رباح، وهو يعني: المرسل.

قلت: فأوقفه سفيان الثوري، عن عطاء بن أبي رباح، ولم يجاوزه، وهو: الصواب.

(٢) ذكره عنه أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص ١٠٩). وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ٣

وقد ضعف هذا الحديث الحافظ ابن خزيمة، وذكر أن فيه، ثلاث علل، منها: ما ذكرت.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التوحيد» (ج ١ ص ٨٧): (فَإِنَّ فِي الْخَبْرِ عِلَلًا ثَلَاثًا: إِحْدَاهُنَّ: أَنَّ الثَّوْرِيَّ قَدْ خَالَفَ: الْأَعْمَشَ فِي إِسْنَادِهِ، فَأَرْسَلَ الثَّوْرِيُّ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ الْأَعْمَشَ مُدَلِّسٌ، لَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ.
وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ حَبِيبَ بْنَ أَبِي ثَابِتٍ، أَيْضًا: مُدَلِّسٌ، لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَطَاءٍ).
وقد أعله الحافظ الدارقطني في «العلل» (ج ١٣ ص ١٨٨)؛ فإنه سئل: عن حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»، فقال: (يُرْوَاهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ حَبِيبٍ، عَنِ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

وغيره يرويه عن الأعمش عن حبيب عن عطاء، مرسلاً: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وكذلك رواه الثوري عن حبيب عن عطاء مرسلاً، والمرسل: أصح). اهـ
والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (ج ٣ ص ٣١٦)؛ وزاد علة رابعة،
على الحافظ ابن خزيمة.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في «الضعيفة» (ج ٣ ص ٣١٧)؛ بعد إن ذكر العلل التي ذكرها الحافظ ابن خزيمة: (والعلة الرابعة: هي جرير بن عبد الحميد؛ فإنه، وإن كان ثقة، فقد ذكر الذهبي؛ في ترجمته من «الميزان»، أن البيهقي: ذكر في «سننه» في ثلاثين

حديثاً، لجرير بن عبد الحميد قال: «قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ»، وإن مما يؤكد ذلك، أنه رواه مرة، عند ابن أبي عاصم: (٥١٨)؛ بلفظ: «عَلَى صُورَتِهِ»، لم يذكر «الرحمن»، وهذا الصحيح المحفوظ عن النبي ﷺ من الطرق الصحيحة عن أبي هريرة). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «ظلال الجنة» (ص ٢٢٩): (إسناده ضعيف، ورجاله ثقات، كلهم: رجال البخاري، وعلته عنعنة: حبيب بن أبي ثابت، وكذلك الأعمش، وقد خولف في إسناده من قبل سفيان الثوري، فقال: عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء قال: قال رسول الله ﷺ، فأرسله). اهـ

* وَالْمُرْسَلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (٤٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: ثنا سَفِيَانُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يُتَّبَعُ الوَجْهُ؛ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ). وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: (وَرَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الخَبَرَ، مُرْسَلًا غَيْرَ مُسْتَدٍّ).

وقد أورد الحافظ ابن خزيمة هذه الرواية: من طريق سفيان الثوري، ليعل بها؛ رواية: الأعمش، لأن رواية: سفيان الثوري أرجح.

وذكره: موصولاً، ومرسلاً عن عطاء بن أبي رباح: الدارقطني في «العلل» (ج ١٣ ص ١٨٨)؛ ثم قال: (والمرسل: أصح).

وذكره: ضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة» (ق/١٨٦/ ط)؛ عن عطاء بن أبي رباح: مرسلاً.

* هذا هو الصحيح: مُرْسَلٌ عن الثَّوْرِيِّ، وروى موصولاً، والمرسل أصح.

ثم وجدت: أن الإمام أحمد رحمته، والإمام إسحاق ابن راهويه رحمته، قد صححا؛ حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَى صُورَتِهِ». دون ذكر لفظ: «الرَّحْمَنِ»، مما يدل أن لفظ: «عَلَى صُورَتِهِ» هو الصَّحِيح عندهما.

* فقد نقل إسحاق بن منصور المروزي في «المسائل» (ج ٩ ص ٤٦٧٦)؛ هذا الحديث، بلفظ: «وَلَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(١)؛ يعني: صورة رب العالمين، فقال الإمام أحمد: (هَذَا صَحِيحٌ)، وَقَالَ إِسْحَاقُ: (هَذَا صَحِيحٌ، وَلَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ أَوْ ضَعِيفُ الرَّأْيِ).

وهذا يدل أن حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، صححه الإمامان: أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه من جهة صحة الإسناد.

وقد صححا حديث ابن عمر رضي الله عنهما، من جهة المعنى، لا من جهة الإِسْنَادِ، كما يفهم ذلك، من كلامهما.

قلت: والأئمة يترضون في الاستشهاد؛ بمثل هذا الحديث في المعنى، إذا لم تكن الزيادة منكورة، وكانت موافقة لظاهر الأحاديث الصحيحة، وهذا الحديث منها. فيكون حديث ابن عمر رضي الله عنهما، بلفظ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» مفسراً في المعنى؛ لحديث: «عَلَى صُورَتِهِ».

(١) فهذا لفظ: حديث أبي هريرة، ليس لفظ: حديث ابن عمر، الذي فيه زيادة: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ».

والأخذ بمعنى الحديث في مثل: هذا الموضع، أولى من تأويلات الرجال^(١)،
وآرائهم، فافهم لهذا ترشد.

ومما يُؤكِّد ذلك: ما أخرجَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْدَادِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢
ص ٥٣٧) مِنْ طَرِيقِ الطَّيَالِسِيِّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: (قُلْتُ: لِأَحْمَدَ؛ وَلَا
تُبَحِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، أَلَيْسَ تَقُولُ، بِهِذِهِ
الْأَحَادِيثِ؟، قَالَ أَحْمَدُ: صَحِيحٌ، قَالَ ابْنُ رَاهَوَيْهِ: صَحِيحٌ، وَلَا يَدْعُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ، أَوْ
ضَعِيفُ الرَّأْيِ).

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٩٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ
بْنِ عَلِيِّ الشَّيْلَمَانِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ الطَّيَالِسِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ،
قَالَ: (قُلْتُ لِأَحْمَدَ: «لَا تُبَحِّحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، أَلَيْسَ تَقُولُ:
بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ؟، قَالَ أَحْمَدُ: صَحِيحٌ، قَالَ ابْنُ رَاهَوَيْهِ: صَحِيحٌ وَلَا يَدْعُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ،
أَوْ ضَعِيفُ الرَّأْيِ).

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (ج ٧ ص ١٤٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَارُودِ حَدَّثَنَا
إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ بِهِ.

* وقد استنكر الإمام أحمد، حديث: الأعمش.

(١) قلت: فالتأويل طريقة الخلف، وامراره كما جاء، طريقة السلف، وهو الصحيح.

وانظر: «إِبْطَالُ التَّأْوِيلَاتِ، لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ» لِأَبِي يَعْلَى (ص ٩٣).

فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْمُرُودِيِّ قَالَ: (قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ؛ كَيْفَ تَقُولُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، قَالَ: أَمَّا الْأَعْمَشُ، فَيَقُولُ: عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»، فَتَقُولُ كَمَا جَاءَ الْحَدِيثُ^(١).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٩٣) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النَّجَّادِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمُرُودِيُّ بِهِ.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، لَا يَقُولَنَّ: قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ، وَوَجْهَهُ مِنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ)^(٣).

حديث منكر: بهذا الإسناد

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ٣٨٢)، وَ(ج ١٥ ص ٣٧١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (٣٥)، وَ(٣٦)، وَ(٣٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٧٢٤)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السَّنَةِ» (١٠٧٧)، وَ(١١٢٥)، وَالِدَارِقُطْنِيُّ فِي «الْصِّفَاتِ» (٤٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (٥٣١)، وَ(٥٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (٦٣٩)،

(١) يعني: كما جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».

قلت: وذكر الإمام أحمد رواية: الأعمش، لإنكارها.

(٢) وذكره ابن تيمية في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص ١٦٤ و ١٦٥).

والبزار في «المسند» (٨٥٠٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٢ ص ٢٢٠ و ٢٢١)، وابن منده في «التوحيد» (ج ١ ص ٢٢٣)، وأبو محمد الدَّسْتِي في «إثبات الحدِّ لله» (ص ١٩٧)، وابن بشران في «الأُمالي» (ص ٢٣٢)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٢٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ٢ ص ٤٩٠)، وابن حبان في «المسند الصحيح من التقاسيم والأنواع» (ج ١٣ ص ١٨)، والحميدي في «المسند» (١١٢٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٧٣)، وابن طُغْرَيْلٍ في «المنتقى من الصِّفات» (ص ٤٨) من طريق محمد بن عجلان قال: حدثنا سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً به.

قلت: وهذا سنده منكر، فيه محمد بن عجلان القُرَشِيُّ، وَقَدْ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَلَمْ تُمَيِّزْ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْهَا، فَلَا يَحْتَجُّ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ هُنَا^(١)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَدُورُ عَلَيْهِ.

قال الإمام النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ٤٧): (وابن عجلان: اختلطت عليه أحاديث: سعيد المقبري، ما رواه: سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، و سعيد: عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما: من مشايخ سعيد، فجعلها: ابن عجلان، كلها عن سعيد عن أبي هريرة). اهـ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٧٧): «مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ الْمَدَنِيُّ: «صَدُوقٌ»، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ».

(١) وانظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٩ ص ٣٤١)، و«تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٦ ص ١٢٦)، و«الثقات» لابن حبان (ج ٧ ص ٣٨٦).

قلت: وهذا الحديث معلول بالوقف أيضاً.

فَأَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ» (١٧٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (لا تَقُولَنَّ: قَبَّحَ اللهُ وَجْهَكَ، وَوَجْهَهُ مَنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ؛ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ).

هكذا: موقوفاً.

قلت: وهذا التخليط من ابن عجلان، فإنه اختلطت عليه أحاديث: سعيد

المقبري.

* وهذا الحديث يدل على تخليطه، فمرة: يرويه مرفوعاً، ومرة: يرويه موقوفاً.

فهو: حديث معلول، لا يصح.

* والحافظ البخاري: يعلّ هذا الحديث، في «الأدب المفرد» (ص ١٣٤)؛ من

رواية: ابن عجلان، فذكر أولاً: المرفوع، ثم أعلّله بذكره للموقوف.

* ثم الحافظ البخاري، لم يخرج: رواية: ابن عجلان، في «صحيحه»، من رواية:

أبي هريرة مما يدل أنه يضعفها.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٧٧): «مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ المَدَنِيُّ:

«صَدُوقٌ»، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ: أَبِي هُرَيْرَةَ».

قلت: فقد اختلط على ابن عجلان، أحاديث سعيد المقبري، في صحيفته، ولم

يميز بينها، فاختلط فيها، وجعلها كلها عن أبي هريرة، فلا يحتج بصحيفته: عن سعيد

المقبري عن أبي هريرة.

واختلاط صحيفته عليه: تؤثر في الأحاديث، وقد تكلم أيضاً فيه الأئمة في سوء

حفظه.^(١)

فعن داود بن قيس قال: (اختلطت عليّ ابن عجلان؛ يعني: في حديث؛ سعيد

المقبري).^(٢)

وقال عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (ج ٣ ص ٢٨٦)؛ سئل: أبي،

عن ابن عجلان، قال: (ابن عجلان: اختلطت عليه، فجعلها كلها عن سعيد المقبري

عن أبي هريرة رضي الله عنه).

وقال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (ص ١٠٥)؛ رواية: المرؤذي:

(محمد بن عجلان: إنما اضطرب عليه حديث: المقبري، كان عن رجل، جعل يُصيرُه

عن أبي هريرة).

(١) وانظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ٦٤٥)، و«الثقات» لابن حبان (ج ٧ ص ٣٨٦ و ٣٨٧)،

و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٩ ص ٣٤١)، و«التقريب» له (ص ٨٧٧)، و«تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٦

ص ١٠٦).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٨ ص ٥٠).

وإسناده صحيح.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ٢٦ ص ١٠٦)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٩ ص ٣٤١).

وعن الإمام يحيى بن سعيد القطان قال: (لا أعلم؛ إلا أني سمعت: ابن عجلان، يقول: كان سعيد المقبري، يُحدِّث عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وعن رجل عن أبي هريرة رضي الله عنه، فاختلطت عليّ، فجعلتهما عن أبي هريرة رضي الله عنه).^(١)

قلت: فاختلط عليه؛ حديث أبي هريرة رضي الله عنه في صحيفته، فلا يحتج بها في الحديث. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ: (أَحَادِيثُ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، رَوَى بَعْضُهَا: سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَى بَعْضُهَا: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَاخْتَلَطْتُ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).^(٢)

وقال ابن مُحَرِّزٍ في «معرفة الرجال» (ص ٣٩٨): سمعت؛ علي بن المديني يقول: عن رواية: ابن عجلان عن المقبري: ابن عجلان، كان يخطئ فيها).

(١) أثر صحيح.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ١ ص ١٩٧)، وفي «المختصر من تاريخ هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (ج ٣ ص ٤٥٤)، وابن حبان في «الثقات» (ج ٧ ص ٣٨٦). وإسناده صحيح.

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (ج ٣ ص ٦٤٥).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الترمذي في «سننه» (ج ٥ ص ٤٨).

وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تحفة الأشراف» (ج ١٠ ص ٤٩٤ و ٤٩٥).

وانظر: «عارضه الأحوذى» لابن العربي (ج ١٠ ص ٢٠٧).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٨ ص ١٥٢ و١٥٣)؛ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، فِي دِفَاعِ الْمَلِكِ عَنْهُ، مَعَ الرَّجُلِ الَّذِي يَشْتُمُهُ^(١)؛ مِنْ صَحِيْفَةٍ: ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، ثُمَّ قَالَ: (وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَجْلَانَ؛ لِأَنَّهُ: يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ، رِوَايَتُهُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ).

قلت: فذكر الحافظ الدارقطني؛ أن محمد بن عجلان، خالف الثقات، واختلط في صحيفته عن سعيد المقبري.

وقال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (ج ٣ ص ٦٤٥): (مع كون: ابن عجلان، متوسطاً في الحفظ).

قلت: ولم يرو: عن محمد بن عجلان: الإمام مسلم، من رواية: سعيد المقبري^(٢)، فتنبه.

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج ١ ص ١٦٦): (لم يحتج الشيخان؛ بمحمد بن عجلان).

(١) وهذه القصة: ضعيفة لا تصح.

أخرجها أحمد في «المسند» (ج ٢ ص ٤٣٦)، وأبو داود في «سننه» (ج ٤ ص ٤٢٦)، وغيرهما.

وقد وقع في إسنادهما: اختلاف فليست بصحيحة.

(٢) وانظر: «رجال صحيح مسلم» لابن منْجُوَيْهِ الأصبهاني (ج ٢ ص ١٩٩ و٢٠٠).

* وقد أنكر الإمام مالك رحمته؛ حديث: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، من رواية: محمد بن عجلان: هذه، وقال: (لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالمًا).^(١)

* وعلى سبيل المثال، روى: محمد بن عجلان؛ زيادة: «وَإِذَا قَرَأَ، فَأَنْصِتُوا»؛ من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، وهي زيادة: شاذة، لا تصح.
وقد روى الثقات الأثبات هذا الخبر، ولم يذكروا، هذه الزيادة: «وَإِذَا قَرَأَ، فَأَنْصِتُوا».

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، وَإِنَّمَا أُسْقِطَ حَدِيثُهُ: مِنْ الصَّحِيحِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ).^(٢)

(١) وأثر الإمام مالك هذا: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ج ٢ ص ٦٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ص ٢٨١ و ٢٨٢).

وإسناده صحيح.

وذكره الذهبي في «السَّير» (ج ٥ ص ٤٥٠)، وفي «ميزان الاعتدال» (ج ٣ ص ٦٤٤ و ٦٤٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (ج ٧ ص ١٥٠).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ ص ٤٦٨).

وإسناده صحيح.

وذكره الذهبي في «السَّير» (ج ٦ ص ٣٢٠)، وفي «ذكر أسماء: من تُكَلِّمُ فِيهِ، وهو: موثَّق» (ص ٦٥).

وقال الحافظ البيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ ص ٤٦٨): (هكذا: رواه أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، قوله: «وَإِذَا قَرَأَ، فَأَنْصِتُوا»^(١)، وَهَمٌّ: من ابن عجلان).

وقال الحافظ ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (ج ٢ ص ٣٩٥): (قال أبي: ليست هذه الكلمة بالمحفوظة، وهو من تخاليط: ابن عجلان).

وقال الحافظ يحيى بن معين، في حديث: ابن عجلان: (وَإِذَا قَرَأَ، فَأَنْصِتُوا: ليس بشيء^(٢)).

قلت: وهذا يدل أن ابن عجلان عند تخاليط في روايته: عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وقال الحافظ البيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ١٥٦): (وهو: وهم من ابن عجلان).

وقال الحافظ ابن منده في «التوحيد» (ج ١ ص ٢٢٣)، عن حديث: «الصورة» من رواية: ابن عجلان: (هذا إسناد مشهور، متصل صحيح، وابن عجلان: أخرج له مسلم، والنسائي، والجماعة، إلا البخاري، ومعناه: صحيح).
قلت: وفيه نظر.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٢٠)، والبخاري في «الكنى» (ص ٣٨)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» (٣١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (ج ١١ ص ٣٣)، وعبد الله بن أحمد في «زياراته على المسند» (ج ٢ ص ٤٢٠)، عن أبي خالد الأحمر به.
(٢) أثر صحيح.

أخرجه الدوري في «التاريخ» (ج ٣ ص ٤٥٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج ٢ ص ٤٦٩).
وإسناده صحيح.

وقال الإمام البخاري رحمته في «التاريخ الكبير» (ج ٨ ص ٢٣٩٧): (منكر

الحديث).

وقال الإمام النسائي رحمته في «الضعفاء والمتروكين» (٥٩١): (ضعيف).

وقال الإمام عَمْرُو بن علي الفلاس رحمته: (وأبو معشر: ضعيف^(١)).

وقد ضعف: رواية؛ محمد بن عجلان عن أبي هريرة، الإمام يحيى بن سعيد

القطان؛ بقوله: (ما روى: هو عن أبي هريرة؛ أضعفهم عند حديثاً: أبو معشر^(٢)).

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ٢ ص ٤٩٠) من طريق أسامة بن زيد

عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: خَلَقَ

آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ).

قلت: وهذا سنده منكر، فيه أسامة بن زيد الليثي، وهو ضعيف من قبل حفظه،

فإنه يخالف، ويهم، فلا يحتج به في الحديث^(٤).

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ١٣ ص ٤٣٠).

وإسناده صحيح.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ٢٩ ص ٣٢٨).

(٢) أبو معشر: هو نجيب بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف.

انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٠ ص ٤١٩)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ٤٩٣).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (ج ١ ص ٣٣٤).

وإسناده صحيح.

(٤) وانظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ١٢٤).

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه قال: أسامة بن زيد الليثي: إن تدبّرت حديثه،

فستعرف فيه النكرة^(١).

وقال عبدالله بن أحمد: (سألت: أبي، عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: نظرة في

حديثه: يتبين لك اضطراب حديثه)^(٢).

وقال الإمام النسائي رحمته في «الضعفاء والمتروكين» (١٩): (ليس بثقة).

وقال الإمام أبو حاتم رحمته: (يُكتب حديثه، ولا يحتجُّ به)^(٣).

وقال الإمام ابن حبان رحمته في «الثقات» (ج ٦ ص ٧٤): (يخطئ).

وقال الإمام يحيى بن معين: (كان يحيى بن سعيد القطان: يُضعّفه)^(٤).

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ١ ص ٢٨٤)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج ١

ص ٣٨٥).

وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهذيب الكمال» (ج ٢ ص ٣٤٩).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج ١ ص ٣٨٥).

وإسناده صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ١ ص ٢٨٥).

وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهذيب الكمال» (ج ٢ ص ٣٥٠).

(٤) أثر صحيح.

* وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ٢ ص ٤٩١)، وأبو بكر عبدالعزيز البغدادي في «السنة» (ج ٢ ص ٥٣٣)، وأبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٢١)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (١٢٤٣) من طريق ابن لهيعة عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّمَا صُورَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى).

حديث منكر، بهذا الإسناد

قلت: وهذا سنده منكر، فيه عبدالله بن لهيعة الحضرمي، وهو ضعيف، ومختلط،

وهو مدلس وقد عنعنه، فلا يحتج به في الحديث بهذا الإسناد.^(١)

قال الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص ١٧٧): (عبدالله بن لهيعة

الحضرمي: اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في رواياته).

وقال عنه الإمام ابن حبان في «المجروحين» (ج ١ ص ٥٠٤): (كان يدلس عن

الضعفاء، قبل احتراق كتبه).

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ١ ص ٢٨٥)، والدوري في «التاريخ» (ج ٢ ص ٢٢).

وإسناده صحيح.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ٢ ص ٣٥٠).

(١) وانظر: «المجروحين» لابن حبان (ج ١ ص ٥٠٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٥٣٨)، و«تهذيب

التهذيب» له (ج ٥ ص ٣٧٣)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٤٧٥)، و«المغني في الضعفاء» له (ج ١

ص ٣٥٢).

* وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (٥١)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (١٢٢١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٣٣)، وأبو بكر عبدالعزيز البغدادي في «السنة» (ج ٢ ص ٥٣٧) من طريق ابن لهيعة عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَجَنَّبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ صُورَةَ الْإِنْسَانِ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ).

حديث منكر، بهذا الإسناد

قلت: وهذا سنده كسابقه، منكر، فيه عبدالله بن لهيعة الحضرمي، وهو منكر الحديث.

وهذا الاختلاف الذي وقع في إسناد هذا الحديث، من تخاليف: ابن لهيعة. وقد روى حديث: أبي هريرة رضي الله عنه: الثقات الأثبات، بلفظ: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ)؛ وخالفهم: ابن لهيعة، فرواه؛ بلفظ: (عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ)، فروايته: تعتبر، منكرة.

وأخرجه أحمد في «المسند» (ج ٢ ص ٣٢٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ج ١ ص ٩٢)، والدارقطني في «الصفات» (٤٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ص ٢٢٨)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ج ٣ ص ٢٥٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣٥٩)، وابن طغرل في «المنتقى من الصفات» (ص ٤٩) من طريق أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، وَطُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا).

حديث منكر، بهذا الإسناد

قلت: وهذا سنده منكر، وله علتان:

الأولى: موسى بن أبي عثمان، وهو ليّن الحديث^(١)، لا يحتمل أحاديث: العقائد.
لذلك قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٩٨٣)؛ «مقبول».
الثانية: وأبوه، أبو عثمان التّبّان، وهو ليّن الحديث^(٢)، لا يحتمل أحاديث:
العقائد.

لذلك قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ١١٧٦)؛ «مقبول».

وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ٣ ص ٢٣٥)؛ من طريق الثوري عن
أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه أبو طاهر السلفي في «الطُّوريات» (ج ١ ص ١١ و ١٢) من طريق عبد الله
بن محمد بن اليسع القاري أخبرنا عبد العزيز بن سليمان بالحرملية حدثنا محمد بن
حبيب حدثنا عثمان بن مقسم عن نعيم بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول
الله ﷺ يقول: (إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: خَلَقَ آدَمَ عَلَى
صُورَتِهِ).

حديث منكر، بهذا الإسناد

قلت: وهذا سنده منكر وله علل:

الأولى: عبد الله بن محمد بن اليسع، قال عنه الأزهرى: «ليس بحجة»^(٣).

(١) وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٩ ص ١١٤).

(٢) وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٣٤ ص ٧٠).

(٣) وانظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١٠ ص ١٣٤ و ١٣٥).

الثانية: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَرَمَلِيِّ^(١)، لا يعرف.

الثالثة: عَثْمَانُ بْنُ مِقْسَمِ الْبَرِيِّ، وهو متروك.^(٢)

وقد تفرد برواية: هذا الحديث، عن نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمَّرِ، ولم يتابعه عليه

أحد، بهذا الإسناد.

(٣) وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ

فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ).

حديث منكر، بهذا الإسناد

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٠١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ٢

ص ٤٩١ و ٤٩٢) من طريق نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ

عَطِيَّةَ عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

قلت: وهذا سنده منكر، فيه عطية بن سعد بن جنادة العوفِي، يخطئ كثيراً في

الحديث، وكان شيعياً، مدلساً، قال عنه أحمد: «ضعيف الحديث»، وقال الساجي:

«ليس بحجة»، وقال النسائي: «ضعيف».^(٣)

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «تعريف أهل التقديس» (ص ١٦٦): (عطية بن

سعد العوفي الكوفي، تابعي: معروف، ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح).

(١) وانظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١٠ ص ١٣٤ و ١٣٥)، و«الأنساب» للسمعاني (ج ٢ ص ٢٠٦).

(٢) وانظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ٤٨ و ٥٦)، و«المجروحين» لابن حبان (ج ٢ ص ١٠١)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (ج ٧ ص ٢٨٥)، و«المجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ١٦٧ و ١٦٩).

(٣) وانظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٦٨٠)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٧ ص ٢٢٤)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٣٠١)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ٢٦٩).

* ونعيم بن حماد الخُزاعي، يخطئ كثيراً في الحديث.^(١)

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ج ٢ ص ٤٢٤) من طريق
الفضيل بن عياض عن سليمان عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول
الله ﷺ قال: (إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: خَلَقَ آدَمَ عَلَى
صُورَتِهِ).

قلت: وهذا سنده منكر؛ كسابقه، فيه عطية بن سعد العوفي، وهو سيء الحفظ،

ومُدلس، لا يحتج به.^(٢)



(١) وانظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ١٠٠٦).

(٢) وانظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٧ ص ٢٢٤).

فهرس الموضوعات

الصفحة	الرقم الموضوع
٢	(١) المُقَدِّمَة.....
٣	(٢) ذكر الدليل على ضعف؛ زيادة: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»، لكن معنى: الحديث، فإنه ثابت، لما له من أحاديث صحيحة، فالحديث ثابت من جهة المعنى، لا من جهة الإسناد، وبيان ضعف الأحاديث الأخرى: في الصورة.....